البرنامج النووي الإيراني والإدارات الامريكية المتعاقبة (تحليل في ضوء البدايات والتداعيات)

The Iranian nuclear program and successive US administrations (analysis in light of the beginnings and repercussions)

أ.م .د. علي حسين حميد*

Dr. ALI HUSSEIN HAMEED

المخلص

المشهد السياسي في منطقة الشرق الأوسط اليوم مختلف تمامًا عن السنوات السابقة ، خاصة بعد احتلال العراق عام 2003، اذ برزت أدوار دول المنطقة وأوزان القوى الرئيسية: مشاكل العراق الداخلية والخارجية ، و صعود إيران ، وتراجع مكانة السعودية ومصر الاستراتيجية. وتجلى ذلك في صعود إيران كقوة إقليمية في المنطقة استثمرت تغييراً ملحوظاً وتخطيطًا مفصلاً ، ويتجلى ذلك بوضوح في البرنامج النووي الإيراني الذي تم بموجبه ترتيب الأوراق الاستراتيجية في المنطقة مرة أخرى واستغلال إيران لاستغلال الفراغ بعد حالة الفوضى والضعف السياسي التي عصفت بالدول العربية بشكل عام خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر.

لذلك دخلت جمهورية إيران الإسلامية مرحلة جديدة في علاقاتها الخارجية بعد الاتفاق النووي الذي وقعته مع مجموعة (5 + 1) ، والذي تم توقيعه في يوليو 2015 ودخل حيز التنفيذ في 15 يناير 2016، وكانت هذه المرحلة تميزت بتحسن علاقات إيران مع عدد من الدول وتراجعها مع دول أخرى ، بينما ظل التردد والإحجام عن تنفيذ الاتفاقية من جانب الجانب الأمريكي طوال الأشهر الأخيرة من حكم الرئيس باراك أوباما ، الذي فتح صفحة مختلفة من العلاقة مع طهران. مع مجيء دونالد ترامب إلى الرئاسة عادت العلاقات الإيرانية الأمريكية إلى مثلث الغياب (ثقة وتوتر وتهديد) ، كما عبر في (تصريحات الرئيس ترامب وترجمتها إلى سلسلة عقوبات وخروقات لوعود سابقة). وما يعادله في (طهران) من التصعيد والنضال من أجل النفوذ في أكثر من منطقة جغرافية ، وكلها أمور شائعة ، والتي وفرت لنا أعوامًا من عدم الاستقرار دفع ثمنها منطقة الشرق الأوسط بأكملها ، و قد تستمر لسنوات قادمة.

الكلمات المفتاحية: الملف النووي الإيراني ، الشرق الأوسط ، ادارة جو بايدن ، سيناريو محتمل.

* أستاذ الدراسات الإستراتيجية المساعد ، قسم الاستراتيجية /كلية العلوم السياسية /جامعة النهرين، العراق/بغداد البريد الالكتروني: alidr.hussein@gmai.com

Abstract

The political scene in the Middle East region today is completely different from previous years, especially after the occupation of Iraq in 2003. The roles of the region's countries and the weights of the main powers have emerged: the internal and external problems of Iraq, the rise of Iran, and the decline in the status of Saudi Arabia and Egypt. The strategy. This was exemplified by the rise of Iran as a regional power in the region that has invested remarkably change and elaborate planning, and this is clearly evident in the Iranian nuclear program under which the strategic papers in the region were arranged again and Iran's exploitation of the vacuum after the political chaos and weakness that afflicted Arab countries in general Especially after the events of September 11th.

Therefore, the Islamic Republic of Iran entered a new phase in its foreign relations after the nuclear agreement it signed with the (5 + 1) group, which was signed in July 2015 and entered into force on January 15, 2016, and this phase was marked by an improvement in Iran's relations with A number of countries and their retreat with other countries, while the reluctance and reluctance to implement the agreement remained on the American side throughout the last months of President Barack Obama's rule, who opened a different page of the relationship with Tehran. With the coming of Donald Trump to the presidency, Iranian-American relations returned to a triangle of absence (trust, tension, and threat), as he expressed in (President Trump's) statements and translated them into a series of sanctions and breaches of previous promises, and the equivalent in (Tehran), from Escalation and struggle for influence in more than one geography, all of which are common,

which have provided us with years of instability at the price of which the entire Middle East region has paid for, and may continue for years to come.

Key words: The Iranian nuclear file, Middle east, Administration Joe Biden, Possible scenario.

المقدمة

المشهد السياسي في منطقة الشرق الاوسط اليوم مختلف تماما، عن السنوات السابقة، لاسيما بعد احتلال العراق عام 2003 ، فقد برزت ادوار دول الاقليم واوزان القوى الرئيسة": المشاكل الداخلية والخارجية للعراق، وصعود ايران، وتراجع مكانة السعودية ومصر"، بل التغير الشامل في الحسابات الاستراتيجية. والذي تمثل ذلك في صعود ايران كقوة اقليمية في المنطقة التي استثمرت التغير بشكل ملفت للنظر وتخطيط متقن، ويتجلى ذلك بوضوح في البرنامج النووي الايراني الذي بموجبه تم ترتيب الاوراق الاستراتيجية في المنطقة من جديد واستغلال ايران للفراغ بعد الفوضى السياسية والضعف الذي اصاب الدول العربية بشكل عام، لاسيما بعد احداث11سبتمبر.

اثار البرنامج النووي الايراني تباين في وجهات النظر بين الجمهورية الاسلامية الايرانية من جهة، والتي تصر على كونه مخصصا للأغراض السلمية وتحديدا الحصول على الطاقة الكهربائية في سياق مواجهة الاستهلاك المحلي للطاقة، والذي يتصاعد بوتيرة متسارعة، اما موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي تمثل في استمرار الوكالة في دعم الحل الدبلوماسي، وعن الموقف الامريكي فانه يتمثل في الخوف والقلق المتزايد من احتمالات سعى ايران لتطوير هذا البرنامج والعمل على استخدام التقنية النووية في المجال العسكري ، وخشية الولايات المتحدة الامريكية من اختلال ميزان القوى الاقليمي لصالح طهران في مواجهة (إسرائيل).فقد سعت الولايات المتحدة توظيف الملف النووي الايراني كوسيلة للضغط على ايران وذلك بعد احتلال العراق لتحقيق رغبتها في تحقيق مشروع الشرق الاوسط، الا ان ايران نجحت في في تخطي الازمة وذلك بمحاوراتها مع الاوروبيين وتعزيز تحالفها مع روسيا وتعاونها مع الصين.

لذلك دخلت الجمهورية الإسلامية في إيران مرحلة جديدة في علاقاتها الخارجية عقب الاتفاق النووي الذي وقَّعته مع (مجموعة 5+1)، والذي وُقِّع في يوليو/تموز 2015 ودخل حيز التنفيذ في 15 يناير/كانون الثاني 2016، واتسمت هذه المرحلة بتحسن في علاقات إيران مع عدد من الدول، وتراجعها مع دول أخرى، فيما بقي التردد والتلكؤ في تطبيق الاتفاق قائمًا لدى الطرف الأميركي طوال الأشهر الأخيرة من حكم الرئيس باراك أوباما، الذي فتح صفحة مختلفة من العلاقة مع طهران. ومع مجيء دونالد ترامب إلى

سدة الرئاسة الأميركية عادت العلاقات الإيرانية–الأميركية إلى مثلث غياب (الثقة، والتوتر، والتهديد)،فيما عبر عنه من تصريحات (الرئيس ترامب) وترجمها الى سلسلة من العقوبات ونكث العهود السابقة، وما يقابلها في(طهران)،من تصعيد وتنازع للنفوذ بأكثر من جغرافية، كلها مشتركة قدمت لنا سنوات من عدم الاستقرار دفعة ثمنه منطقة الشرق الأوسط برمتها، وقد تتواصل لسنوات قادمة.

إشكالية البحث : تنطلق اشكالية الدراسة من معرفة التداعيات الحاصل لتبدل الادارات الامريكية –وفوز الرئيس جوبايدن في الانتخابات الرئاسية–،على فرص عادة التهدئة والعودة للاتفاق النووي مع مجموعة(5+1)، الذي انسحبت منه الولايات المتحدة الامريكية على اثر وصول دونالد ترامب لرئاسة البيت الأبيض عام 2016.

فرضية البحث : فرص العودة للاتفاق النووي مع مجموعة(5+1)،قائمة وممكنة في ظل فوز الديمقراطيين ووصول جو بايدن للبيت الأبيض، فضلاً عن الادراك المتبادل من الأطراف كافة، بان بواعث عدم الاستقرار في الشرق الأوسط ونذر الحرب، ستكون هي الخيار المتاح، والذي سيفتح الأبواب لبيئة عالمية غير امنة لعقود قادمة.

منهجية البحث: تأسيساً على ان عملية انتاج المعرفة العلمية تتم بواسطة مسلكين او اسلوبين اساسيين من توظيف العقلي: الاسلوب الاول، الاستنباط، والاسلوب الثاني، الاستقراء ؛او الاثنين معاً؛ سوف يتم الركون لهما ضمن سياق البحث؛ وذلك عبر توظيف منهج النظام لـ(مورتن كابلن) كون الدراسة تبحث في طبيعة التفاعلات والمتغيرات والظواهر الدولية التي تجري ضمن اطار العلاقات الدولية وطبيعة القوى ذات القدرات والتأثيرات المتفاوتة واللامتكافئة، هذا علاوة على مناهج ثانوية أخرى مثل(المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، فضلا عن المنهج الاحتمالي).

هدف البحث: انطلاقاً من هدف الدراسة والرامي الى الوقوف على مدى بقاء او تلاشي الاتفاق النووي بين الجمهورية الاسلامية الايرانية والدول الخمسة في ظل تبدل الأولويات للإدارات الامريكية المتعاقبة وابرز المشاهد المحتملة حول ذلك، سوف تقسم هيكلية الدراسة الى خمسة محاور رئيسة وكالآتي:

الاول: قراءة في تطور الملف النووي الإيراني.

الثاني: الادراك الأمريكي للبرنامج النووي الإيراني.

الثالث: إيران في التخطيط الاستراتيجي العسكري الأمريكي.

الرابع: ادارة جو بايدن والمشاهد المحتملة في التعاطي مع ايران.

اولاً: قراءة في تطور الملف النووي الإيراني

تعد مشكلة البرنامج النووي الايراني ساحة متعددة الاطراف، ويعد واحد من اكثر الملفات الامنية والسياسية في المنطقة قابلية للانفجار، وتكاد تنذر تطوراتها بتداعيات خطيرة على امن الشرق الأوسط[1].

تسعى ايران دائماً إلى تعزيز دورها الإقليمي، ولذلك سعت إيران للحصول على الطاقة النووية ، وحتى بعد سقوط الشاه ومجيء الثورة الإسلامية فما زال الهدف الإيراني يعمل لتعزيز قوتها الإقليمية في المنطقة ,[2]فبدأت إيران بتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، ولاسيما أنها تقع في منطقة تتمتع بعدم الاستقرار السياسي ,[3]ومر البرنامج النووي الإيراني بالعديد من المراحل منذ انطلاقته و حتى الأن، وقد تأثرت جميع مراحله بالبيئة الإقليمية والدولية، وكذلك البيئة الداخلية لإيران؛ وبذلك أصبح المفهوم السائد لدى قطاع كبير من الإيرانيين، هو أن إيران صاحبة التاريخ العريق والحاضر الزاهر بالإمكانات الهائلة ومن حقها أن تُصبح دولة نووية قوية.[4] ان المشروع الإيراني لامتلاك الطاقة النووية، بدأ العمل فيه قبل الثورة الإيرانية ثم تصاعدت وتيرته مطلع الألفية الثالثة، مما أثار قلق الغرب الذي يتهم إيران بالسعي لحيازة السلاح النووي، الذي سيغذي التوجهات الايرانية للسيطرة على الخليج؛ بسبب الخلل في ميزان القوى[5].

ان الاهداف و الاسباب التي دفعت ايران للحصول على القدرة النووية هي تأكيد الاعتماد الذاتي الدفاعي لإيران وعرض مدى التقدم العلمي والتقني الذي وصلت اليه الدولة، وتأكد نجاح الثورة في مالم يصل اليه الشاه.

ومن الجدير بالذكر ان ايران من الدول الرئيسة التي وقعت على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية (NPT) عام 1968، وصادقت عليها عام 1970، واكدت التقارير السنوية الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التزام الحكومة الايرانية وبرنامجها النووي بمعاهدة منع الانتشار واستخدام الطاقة الذرية

---

[1] اشرف سعد العيسوي : امن الخليج .. تحديات وخاطر جديدة ، مجلة السياسة الدولية العدد 171، يناير 2008 ، ص71.

[2] عبد الفتاح علي الراشدان ، رنا عبد العزيز : البرنامج النووي الايراني – الابعاد الاقليمية والدولية ، دار جامعة نايف للنشر ، الرياض، 2017 ، ص 233 .

[3] علي زياد العلي ، مستقبل دوائر التوازن والصراع الدولي والاقليمي في منطقة الشرق الاوسط ، دار امجد للنشر الاردن 2017 ، ص9.

[4] https://democraticac.de/?p=34475. 2019/11/14 تاريخ الاقتباس

[5] جاسم يونس الحريري : تداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج على دول مجلس التعاون ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 167 ، يناير 2007 ، ص 182 .

الايرانية لأغراض سلمية، عبر تصديقها على هذه المعاهدة [1] . وضمن اطار هذه المعاهدة فان لها من الناحية القانونية حق امتلاك برنامج نووي سلمي، اذ تنص المادة الرابعة من معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية 1968 على "حق الدول الاعضاء غير القابل للتصرف في تنمية بحوث و انتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والحق في التبادل الكامل للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والفنية لاستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية". واكدت ايران عدم انتهاكها لأي من التزاماتها المفروضة عليها، واصرارها على حقها في القيام بعمليات تخصيب اليورانيوم والتي تسمح بها المعاهدة، كما ان هناك العديد من الدول التي تقوم بها. [2]

بدأت قصة البرنامج النووي الإيراني أواسط سبعينيات القرن العشرين، عندما دشن الشاه محمد رضا البهلوي مشروعه الطموح للطاقة النووية ليكون دعامة لإرساء ما كان يصفه بـ"الحضارة الإيرانية الكبرى" التي تعتبر التكنولوجيا النووية أحد أركانها الأساسية.[3] وقد كانت الولايات المتحدة في أوائل السبعينيات هي السبّاقة بالتلويح بجَزرة الطاقة الكهرونووية للشاه، بعد أن كانت وهبت بلاده مفاعلا للأبحاث تم الانتهاء من تشييده وتشغيله في جامعة طهران عام 1967[4].

إذ عرضت واشنطن على طهران بناء ما بين (خمسة وسبعة) مفاعلات كهرونووية، لكن الكلفة العالية للمفاعلات الأميركية جعلت الشاه يفضل عرض الشركة الألمانية "كرافتورك يونيون سيمنس"، فكلّفها بالبدء في بناء مفاعلين كهرونوويين في مدينة بوشهر جنوبي البلاد، وبدأ العمل فيهما عام 1974.[5]

اندلعت الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 حين كان المفاعل الأول قد أنجزت نسبة 85% من بنائه، وكان من المخطط له أن يبدأ إنتاج القدرة الكهرونووية عام 1981. توقف الألمان عن إكمال بناء مفاعليْ بوشهر فتباطأ العمل فيهما بعد استتباب الثورة الإيرانية إلى أن تصاعدت حدة القتال أثناء الحرب العراقية الإيرانية فقام العراق بقصف المفاعلين عام 1987. وبحثت إيران الثورة عن بلد يكمل لها ما بدأه الخبراء الألمان، وبما أن الثورة الإسلامية ناصبت الغرب العداء وخاصة الولايات المتحدة وإسرائيل، فإنه

---

[1] تميم هاني خلف، القدرات النووية الايرانية: المنظور الدولي والاقليمي، السياسة الدولية، العدد 1492، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 1 اكتوبر 2000، ص ص150-151.

[2] المصدر السابق ، ص152.

[3] عبد الفتاح علي الراشدان ، رنا عبد العزيز :_البرنامج النووي الايراني – الابعاد الاقليمية والدولية ، مصدر سابق ، ص 228 .

[4] https://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/تاريخ الاقتباس2019/9/9 .

[5] https://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/jhv2019 /10/1 تاريخ الاقتباس

لم تقبل أي دولة غربية أن تقوم بإكمال المشروع النووي الإيراني، إلا الاتحاد السوفياتي الذي كان يرى في إيران حليفا جديدا وجاهزا يمكن أن يضيفه إلى حلفائه في (العالم الثالث)[1].

وإذا كان الحصول على سلاح نووي خيارا وطنيا يحتاج في الأساس إلى قرار سياسي –وهو ما لم تفصح عنه إيران رسميا– فإن ما قامت به طهران في التسعينيات من القرن العشرين يرجّح احتمال أن قرارها السياسي كان قد اتُّخِذ إما بعد تدمير العراق لمفاعليْ بوشهر 1987، أو بعد حرب الخليج الأولى والتدمير الشامل للمنشآت النووية العراقية بالقصف الأميركي أو بلجان التفتيش الدولية1991.

وعلى كل حال، قررت إيران المباشرة في سلوك الخيارين النوويين العسكريين في ذات الوقت، أي الحصول على "البلوتونيوم" الذي صنعت منه القنبلة التي ألقتها الولايات المتحدة على مدينة ناغازاكي اليابانية عام 1945،وعلى "اليورانيوم العسكري" الذي صنعت منه القنبلة التي ألقيت على هيروشيما [2].من الناحية الفنية، تمكنت طهران من التعاقد مع روسيا الاتحادية (وريث الاتحاد السوفيتي) عام 1995 على تحوير المفاعلين الألمانيين المدمرين إلى النوع المعتمد في الاتحاد السوفياتي ومن بعده روسيا، ورأت في هذا التعاقد فرصة لإعادة الحياة إلى برنامجها النووي "السلمي"[3]. وهكذا باشرت إيران منذ عام 1996 بناء منشأة لإنتاج الماء الثقيل في مدينة آراك (وسط إيران)، وقد بدأ إنتاجه هناك عام 2006 بعد أن كشفت المعارضة الإيرانية النقاب عنه عام 2002. كما بدأت إيران عام 2004 إنشاء مفاعل من تصميمها بقدرة 40 ميغاواتاً بالقرب من هذه المنشأة يعتمد في تشغيله على الماء الثقيل واليورانيوم الطبيعي المتوفر في إيران[4]. وهذا النوع من المفاعلات وبهذه القدرة يصلح لإنتاج البلوتونيوم بالكميات المطلوبة للسلاح النووي، وهو من نفس نوع وقدرة كل من المفاعل الفرنسي في "ديمونة" الذي يزود "إسرائيل" بقنابلها النووية، والمفاعل الكندي الذي مكّن الهند من الحصول على سلاحها النووي، والمفاعل الباكستاني في "خوشاب."

إن حجّة إيران التقنية في اختيارها لهذا النوع من المفاعلات هي أنه سيستخدم للأبحاث العلمية ولإنتاج النظائر المُشعّة للأغراض الطبية والزراعية، فضلا عن أنه يعمل باليورانيوم الطبيعي المتوفر في إيران [5].وإن قدرة هذا المفاعل (40 ميغاواتا) كبيرة نسبياً إن كان الغرض منه هو ما تقوله إيران (إذ إن

---

[1] عبد الفتاح علي الراشدان ، رنا عبد العزيز : البرنامج النووي الايراني – الابعاد الاقليمية والدولية ، مصدر سابق ، ص55.

[2] https://ar.wikipedia.org/wiki/ . 2019/11/24 تاريخ الاقتباس

[3] https://www.skynewsarabia.com/world/ الاقباس تاريخ . 2019/10/1

[4] https://democraticac.de/?p=34475

[5] جمال سند السويدي : النشاطات النووية الايرانية ، مركز الامارات ، 2007 ، ص 23 .

قدرة 10 ميغاواتات قد تكون كافية لهذه الأغراض)، في حين أنها عملت ونجحت في تجاوز مشكلة توفّر الوقود النووي بسيطرتها على عملية تخصيب اليورانيوم.

استفادت إيران بذكاء من تجربة العراق ، وذلك بالتصويب نحو تقنية الطرد المركزي التي لها مميزات عن باقي طرق التخصيب، وأهمها بالنسبة لإيران سهولة إخفاء منشآتها في أبنية يصعب الكشف عنها من الجو، إضافة لامتلاكها أقوى سبب لثقتها بقدرتها على الاستمرار في برنامجها النووي العسكري بأمان، ألا وهو فقدان عنصر الجواسيس في كادرها النووي[1].

وعلى الصعيد السياسي، بذل الرئيس الإيراني الاسبق هاشمي رفسنجاني –المعروف باتجاهاته القومية– في فترته الرئاسية جهودا حثيثة لإكمال المشروع النووي، وكذلك المتعاقبون على الحكم من بعده، مؤكدين أن هذه الجهود مكرسة للحصول على التكنولوجيا النووية لكن "لأغراض سلمية فقط [2]."إلا أن الجهود الإيرانية لحيازة التقنية النووية جوبهت بعراقيل عدة سياسية واقتصادية وأمنية، فالولايات المتحدة الأميركية دأبت منذ مطلع الألفية الثالثة على انتقاد النظام الإيراني متهمة إياه بالسعي لحيازة السلاح النووي. خاصة أن واشنطن ليست مرتاحة للدور الإيراني بأفغانستان ومنطقة الخليج والعراق،[3] ولا لدعمها الحركات الإسلامية المقاومة لإسرائيل بـ (فلسطين ولبنان)[4].وان الادارة الامريكية على يقين من سعي ايران لإمتلاك قنبلة نووية؛ بسبب قيامهم بتخصيب اليورانيوم الى مستويات كبيرة في اماكن سرية في عمق الجبال .[5] لذلك عملت من اجل انشاء اجماع دولي بشان ايران. وبدأت إثارة المخاوف الدولية من البرنامج البرنامج النووي الإيراني بإصدار مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوم 12 سبتمبر/أيلول 2003 قرارا يلزم إيران بـ"الوقف الفوري الكامل" لكافة نشاطاتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، وبتوقيع البروتوكول الإضافي الخاص بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، والسماح الفوري بتفتيش المنشآت النووية الإيرانية "دون قيد أو شرط". وقد سبقت هذا القرارَ محاولاتٌ عدة قامت بها الوكالة الدولية بعد أن حصلت على معلومات من الولايات المتحدة الأميركية تفيد بأن إيران تمتلك–علاوة على منشأة بوشهر النووية

[1] عبد الفتاح علي الراشدان ، رنا عبد العزيز : البرنامج النووي الايراني – الابعاد الاقليمية والدولية ، دار جامعة نايف للنشر ، الرياض 2017 ، ص 232 .

[2] https://www.skynewsarabia.com/world/1046301-% --

[3] جورج تنيت، في قلب العاصفة: السنوات التي قضيتها في السي آي إيه، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص 439.

[4] جاسم يونس الحريري : تداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج على دول مجلس التعاون ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 167 ، يناير 2007 ، ص 185.

[5] هيلاري كلنتون :مذكرات خيارات صعبة ، ترجمة: مي سمير، كنوز للنشر والتوزيع القاهرة ،2014،ص210 .

التقليدية– منشأتين أخريين في مدينتيْ "أراك" و"نطنز"(وسط إيران)، وأنها تقوم بعملية تخصيب اليورانيوم في المنشأة الأخيرة.

وبعد الضجة التي أثيرت حول هذه القضية آنذاك، زار رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقتها محمد البرادعي إيران في شهر فبراير/شباط 2004 لبحث هذا الأمر، وكان قبيل ذلك هدد بنقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي إن لم تمتثل طهران لمطالب المجتمع الدولي. وتلت زيارة البرادعي لطهران مجموعة زيارات قام بها خبراء آخرون ومفتشون تابعون للوكالة الدولية إلى إيران، كانوا يأخذون خلالها عينات من جميع المواقع النووية الهامة للتحقق من عدم وجود أنشطة نووية لم تُعلنها طهران من قبل. لكن الأهم من كل ذلك هو الزيارة التي قام بها مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الأمنية والسياسية حينها خافيير سولانا إلى طهران قبل صدور قرار الوكالة، حيث أعلن للصحفيين –بحضور وزير الخارجية الإيراني آنذاك كمال خرازي– أن إيران ستسمع "أخبارا سيئة" إذا لم توقع على البروتوكول الإضافي الصادر في عام 1997.

وكانت "الأخبار السيئة" هي القرار الذي أصدرته الوكالة وأجمعت الأوساط الإيرانية على أنه إنذار حادّ وتحدّ سافر للنظام الحاكم في إيران لم يواجَه بمثله منذ قيامه عام 1979، إذ لا مجال للمناورة كما كان في الأزمات السابقة ولا مفر له من القبول أو الرفض للشروط المطروحة من مجلس حكام الوكالة. وفي رد رسمي على قرار الوكالة الدولية، أعلن رئيس الوكالة الإيرانية للطاقة النووية غلام رضا آغا زاده في الاجتماع السابع والأربعين للوكالة الدولية للطاقة في فيينا يوم 15 سبتمبر/أيلول 2003 أن إيران ستواصل التعاون مع الوكالة وأنها ستبت بشأن القرار الصادر، بينما طالبت الأوساط الإيرانية المحافظة برفض توقيع البروتوكول الإضافي.[1]

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2003 قام وزراء خارجية أكبر ثلاث دول أوروبية (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) بزيارة مشتركة لطهران حصلوا فيها على موافقة إيران على توقيع البروتوكول الإضافي الذي يسمح بتفتيش منشآتها النووية، وعلى وقف عمليات تخصيب اليورانيوم التي تعد الخطوة الأولى نحو امتلاك السلاح النووي[2].

[1] عبد الفتاح علي الراشدان، رنا عبد العزيز: البرنامج النووي الايراني– الابعاد الاقليمية والدولية، مصدر سابق ، ص196.
[2] المصدر السابق ، ص197.

وكان ثمن التنازل الإيراني اعتراف الاتحاد الأوروبي بحق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية، ووعده إياها بدفع العلاقات الاقتصادية والسياسية بينهما، بينما راجت تكهنات بأن إيران تحتاج لعشرة أشهر فقط لتبني قنبلتها النووية[1]، والصفقة مع الأوروبيين تعطيها هذا الوقت؛ لأنها لم تحدد موعد توقيع البروتوكول الإضافي[2]،وما يحتاجه من تصديق البرلمان الإيراني ومرشد الثورة. وفي 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2003 اتخذ أعضاء مجلس الحكام التابع للوكالة الدولية قرارا بالإجماع يدين إيران لتطويرها برنامجا نوويا سريا على مدى حوالي 20 عاما، وتقول واشنطن إنه يخفي وراءه طموحات لتصنيع أسلحة نووية. غير أن القرار لم ينص على إحالة المسألة في حينها إلى مجلس الأمن[3].

وفي سبتمبر/أيلول 2004 أصدرت الوكالة الدولية قرارا آخر يطالب إيران بالإجابة عن جميع الأسئلة العالقة، وبتسهيل إمكانية الوصول الفوري إلى كل المواقع التي تريد الوكالة زيارتها، وبتجميد جميع الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم بمستوى يتيح إنتاج الوقود النووي والشحنة الانشطارية الضرورية للحصول على القنبلة النووية.

لكن من الناحية الواقعية، ازداد تصلب الموقف الإيراني في الملف النووي بدءا باستئناف تخصيب اليورانيوم في أصفهان في أغسطس/ آب 2005، ووصولا إلى إعلان طهران في أبريل/نيسان 2006 نجاحها في عمليات التخصيب بنسبة 3.5% الصالحة لأغراض سلمية، والبعيدة عن الأغراض العسكرية التي تتطلب نسبة تخصيب تزيد على 90%.

وفي 4 فبراير/شباط 2006 أحالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي بعد أن حظي مشروع قرار بهذا الشأن بموافقة 27 عضوا في الوكالة، ومعارضة ثلاث دول، وامتناع خمس دول عن التصويت. ومنح القرار مهلة شهر قبل أي تحرك للأمم المتحدة ضد إيران وذلك لإتاحة وقت للجهود الدبلوماسية[4].

وفي يوم 30 مارس/آذار 2006 وافق مجلس الأمن بكامل أعضائه الخمسة عشر على "بيان" بشأن سبل الحد من طموحات إيران النووية، بعد تقديم تنازلات لكل من موسكو[5] وبكين تتعلق بحذف فقرة

---

[1] فواد عاطف العبادي: السياسة الخارجية الايرانية وأثرها على امن الخليج العربي، مصدر سابق ،ص 98 .

[2] عبد الفتاح علي الراشدان ، رنا عبد العزيز : البرنامج النووي الايراني – الابعاد الاقليمية والدولية ، مصدر سابق، ص 233 .

[3] المسألة النووية الإيرانية تاريخ الاقتباس 2019/12/12 .https://www.diplomatie.gouv.fr/ar

[4] https://www.independentarabia.com/node

[5] احمد دياب: روسيا واللعبة الكبرى في اسيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 167، يناير 2007،ص 122.

كانت تشير إلى أن عدم امتثال إيران للمطالب لمنع الأسلحة النووية "يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين"، ولم يكن البيان ملزما كما أنه لم يتضمن تهديدات بفرض عقوبات على إيران[1].

وفي 23 ديسمبر/كانون الأول 2006 أصدر وقد تعلّم الإيرانيون من سقوط نظام الشاه المدعوم من الولايات المتحدة وإسرائيل أن سياسة التبعية التي مارستها إيران قبل الثورة كانت وصفة أكيدة للإصابة بالوهن الاستراتيجي والانهيار الداخلي. ولا بد أن يؤدي تبدد الكرامة والسيادة الوطنيين إلى التشكيك في الأساس الإسلامي والثوري لتفويض النظام، بالإضافة إلى وطنيته، ما يؤدي إلى زعزعة استقرار النظام.[2]، مع فتح اي قناة سرية للتفاوض.

ويعبّر متكي عن هذا المنطق بوضوح، لدى توجيهه نداء إلى الدول العربية والإسلامية لدعم فلسطين كوسيلة لخدمة أمنها القومي: "لا يشكّل هذا الدعم إنفاقاً فحسب، بل استثمار لأمن بلداننا. الأول من نوعه، والذي يمنع أي دولة من تسليم إيران أو بيعها أي معدات أو تجهيزات أو تكنولوجيا يمكن أن تساعدها في نشاطات نووية وبالستية، فضلاً عن تجميد أصول عشر شركات و12 شخصا لهم علاقة بالبرامج، ويفرض القرار عقوبات اقتصادية وتجارية في مجالات محددة تتصل بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته، وبمشاريع مرتبطة بمفاعلات المياه الثقيلة وتطوير الصواريخ البالستية،

وفي قرار آخر أصدره في 24 مارس/آذار 2007 برقم 1747[3] قال مجلس الأمن إنه "يساوره القلق إزاء مخاطر الانتشار التي يطرحها البرنامج النووي الإيراني"،ويهيب بجميع الدول والمؤسسات المالية الدولية عدم الدخول في التزامات جديدة لتقديم منح ومساعدات مالية وقروض تساهلية إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية، إلا إذا كان ذلك لأغراض إنسانية وإنمائية[4]؛ وهو ما جعل طهران تخشى من نقل الملف النووي من مؤسسة الطاقة الذرية إلى وزارة الدفاع، لما يعنيه ذلك من وصول التفتيش والرقابة إلى مشاريعها العسكرية، لاسيما برنامجها الصاروخي وأنظمة صادراتها للأسلحة التقليدية[5].

---

[1] جميس نويز: البرنامج النووي الايراني، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،2007،ص77.

[2] احمد السيد تركي: ابعاد احالة الملف النووي الايراني الى مجلس الأمن ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 168، مؤسسة الاهرام القاهرة ، 2006 .ص50 .

[3] قرار مجلس الامن الدولي المرقم 1747 في 2007/3/24

[4] الفقرة 7 من قرار مجلس الامن 1747 .

[5] خالد سعد زغلول : سياسة فرنسا الايرانية ، مجلة السياسة الدولية العدد 168، ابريل 2007 ، ص 253.

وفي مارس/آذار 2010 أعلنت طهران –على لسان رئيس هيئتها للطاقة الذرية علي أكبر صالحي– أنها مستعدة لتسليم 1200 كيلوغرام من اليورانيوم المنخفض التخصيب فورا مقابل حصولها على وقود لتشغيل مفاعل أبحاثها الطبية في طهران، مشترطة أن يتم التبادل بإشراف كامل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية داخل إيران خلال 24 ساعة، وليس خارجها كما تقترح خطة للوكالة. وحتى مايو/أيار 2012 ظلت التلميحات الإيرانية تشير فقط إلى إمكانية تجميد عمليات تخصيب اليورانيوم لمستوى 20% الذي أعلنت الوصول إليه أوائل عام 2010، مع الاحتفاظ بالحق في التخصيب لمستوى 3.5% الذي يستخدم عادة وقودا في محطات الطاقة النووية، على أن تحصل طهران على احتياجاتها التكنولوجية الأخرى من الدول المعنية بتسوية ملفها النووي[1].

وتقول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن إيران زادت بشكل كبير من إنتاجها لليورانيوم بدرجة نقاوة 20% بدلا من درجة نقاوة 3.5% لليورانيوم، وهو ما يعدّ مؤشرا على الاقتراب من حالة اليورانيوم المنتج بنقاوة 90% والذي يستخدم وقودا لإنتاج السلاح النووي. وفي المقابل، تقول طهران إنها تسعى لاستخدام ما تملكه من مخزون اليورانيوم لأغراض تزويد المفاعلات بالوقود اللازم من أجل أغراض تتعلق بالأبحاث الطبية.

وفي 24 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2013 وقّعت إيران ومجموعة "5+1" (التي تضمُّ الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا)– بعد عدة جولات تفاوضية– اتفاقا مؤقتا في جنيف تضمن خطة عمل مشتركة، التزمت خلالها طهران بعدم تخصيب اليورانيوم بدرجة أعلى من نسبة 5%.[2]كما قضت الخطة بأن تُخفّض طهران بشكل كبير وتيرة تطوير برنامجها النووي، وأن تسمح لمراقبي الوكالة الدولية للطاقة بتفتيش مواقعها النووية المحورية، وفي المقابل وافق الغرب على تخفيف العقوبات الاقتصادية جزئيا، والإفراج لإيران عما يقارب 700 مليون دولار شهريا من ودائعها بالبنوك الغربية. ووُصف الاتفاق بأنه خطوة أولى يجب التوصل بعدها لاتفاقية شاملة.

ونص الاتفاق على أن يتم بدء تطبيقه في يناير/كانون الثاني 2014 للتوصل إلى اتفاق شامل خلال ستة أشهر من نفس السنة، وهو ما لم يقع في موعده فتم التمديد حتى نوفمبر/تشرين الثاني

[1] عبد الفتاح علي الراشدان، رنا عبد العزيز: البرنامج النووي الايراني– الابعاد الاقليمية والدولية، مصدر سابق، ص78.

[2] عبد الوهاب القصاب العرب وايران مراجعة في التاريخ والسياسة ، مصدر سابق، ص 161 .

2014، ومرة ثانية حتى يوليو/تموز 2015[1]. وفي 2 أبريل/نيسان 2015 توصلت طهران والدول الست الكبرى في مدينة لوزان السويسرية إلى "اتفاق إطار" سيقود إلى حل نهائي لملف البرنامج النووي الإيراني، يتوقع أن يتوصل الطرفان إليه بحلول نهاية يونيو/حزيران 2015[2].

ومن شأن هذا الاتفاق الإطاري أن يكبح تقدم هذا البرنامج لعشر سنوات على الأقل، وهي خطوة نحو توقيع اتفاق نهائي قد يُنهي 12 عاما من سياسة حافة الهاوية والتهديدات والمواجهة بين إيران والغرب.

ثانياً: الادراك الأمريكي للبرنامج النووي الايراني

بات الموقف الأمريكي الرسمي جلياً، في اتهامه لإيران، بانها اقدمت على انشاء محطة لتخصيب اليورانيوم دون الحصول على موافقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية واشرافها، فضلا عن قيام ايران بتخصيب كميات من اليورانيوم وعلى المستويات عالية دون ابلاغ الوكالة لإنتاج اسلحة الدمار الشامل. وهذا ما اثار الشكوك حول البرنامج النووي الايراني بشأن حقيقة الدافع النووي الإيراني.

وقبل البدء لابد من التمييز بين مستويات الدول من حيث الية استخدامها للتكنولوجيا النووية، اذ ان البرنامج النووي الايراني يضع ايران ضمن الفئة الرابعة من فئات اربع تصنف على اساسها الدول النووية وعلى النحو الاتي: [3]

1- الفئة الاولى:- وتشمل القوى النووية الخمس الكبرى (الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا و فرنسا وروسيا و الصين)، وهذه الدول تعد قوى نووية معترف لها بملكية السلاح النووي ومسموح لها بذلك بموجب معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، لأنها امتلكت هذا السلاح قبل الاول من مايو 1967، أي قبل الانتهاء من صياغة معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية.

2- الفئة الثانية:- وتضم قوتين نوويتين معلنتين ولكن من خارج النادي النووي (الشرعي) هما الهند و باكستان، اذ نجحت الهند في امتلاك السلاح النووي منذ اجراء تجربتها النووية الاولى في عام 1975، ثم كررت هذه التجارب مجددا في عام 1998 عبر اجراء اربع تجارب دفعة واحدة معلنة عن نفسها قوة نووية جديدة على الساحة الدولية.

---

[1] جون سيمسون: البرنامج النووي الايراني الوقائع والتداعيات مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،2015، ص 79.

[2] عبد الفتاح علي الراشدان ، رنا عبد العزيز : البرنامج النووي الايراني – الابعاد الاقليمية والدولية ، مصدر سابق ،ص 195 .

[3] محمد السعيد ادريس، البرنامج النووي الايراني: الازمة-السيناريوهات المحتماة- التداعيات الاقليمية، مؤتمر مخاطر و تداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج، الامارات: مركز الخليج الدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2006، ص ص6-7.

3- الفئة الثالثة:- التي تتمثل في اسرائيل التي تعد بحد ذاتها فئة منفردة على الساحة الدولية، يمكن ان نطلق عليها فئة القوى النووية غير المعلنة، وتعد حالة غامضة في مجال خطر الانتشار النووي على الساحة الدولية، اذ لم تعلن صراحة عن امتلاكها السلاح النووي، كما انها لم تجر تجارب نووية معلنة، وذلك في اطار السياسة التي تتبناها و المعروفة بسياسة الغموض النووي، الا ان ذلك لا ينبغي وجود حالة اقرب الى التعيين على الساحة الدولية بان اسرائيل تمتلك ترسانة ضخمة من الاسلحة النووية بما لا يقل في ادني التقديرات عن 200 راس نووي من مختلف الاحجام و الانواع.[1]

4- الفئة الرابعة:- وهي فئة الدول التي تملك قدرات نووية خاصة بالاستخدامات السلمية فقط، وتنتمي لهذه الفئة دول كبرى وبعضها قادرة على انتاج السلاح النووي في وقت قصيرة اذا ارادت ذلك، مثل اليابان و البرازيل و كوريا الجنوبية، وتعد ايران من بين هذه الدول وفق الرؤية الامريكية. [2]

لا يخطئ من يرى ،ان البرنامج النووي الايراني قبل اندلاع الثورة الإسلامية، كان مدعوما من الامريكان و الغرب، بيد ان هذا البرنامج جرى تسريعه و توسيع افاقه منذ ثمانينات القرن العشرين عن طريق الاعتماد على الخبرة الاجنبية في توريد و تنصيب المعدات اللازمة، لكن استمرار العمل في تهيأت القاعدة العلمية و التقنية، جرى تطويره بالاعتماد على الامكانات الذاتية، وبعد استكمال ايران بناء قاعدتها المادية و البشرية اللازمة للتخلص من الضغوط الامريكية و الاوربية في ميدان الطاقة النووية اعلنت عن قدرتها الذاتية على تخصيب اليورانيوم و اكمال حلقة مهمة من حلقات تشغيل دورة الوقود النووي، وهذا الامر اثار مخاوف الولايات المتحدة الامريكية و الدول الاوربية، اذ سعت الى تسوية الموضوع عبر تحرك دبلوماسي لم يخل من تهديدات معلنة لإيران. [3]

وبذلك يعد البرنامج النووي الايراني مصدر قلق وازعاج للولايات المتحدة الامريكية بصورة خاصة و الغرب بصورة عامة، موضع مراقبة شديدة، ولا سيما في عقد التسعينات من القرن الماضي [4] . والى جانب ما سبق هناك دول كانت تمتلك في السابق قدرات نووية عسكرية مثل جنوب افريقيا، لكنها تخلت عنها من جانب واحد. وهذه الفئة تضم عددا كبيرا نسبيا من الدول لا تقل عن 25 دولة على الساحة الدولية،

---

[1] شيماء جواد كاظم، السياسة الاقليمية الايرانية واثرها في المصالح الامريكية بعد احداث 11/ايلول/2001،رسالة ماجستير/جامعة النهرين، 2008،ص ص137-138.

[2] المصدر السابق، ص 193.

[3] عزيز جبر شيال، تأثير القدرة الايرانية على الترتيبات الامنية الاقليمية، المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية، العدد5/ السنة 2، خريف 2006،ص ص 95-96.

[4] نادية فاضل عباس الفضلي، السياسة النووية الايرانية بين الدافع و الطموح، اوراق استراتيجية، العدد (107)، بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2003،ص3.

وبعضها يمتلك بينة نووية كبيرة و متطورة تشتمل على مفاعلات نووية عديدة، كما يمتلك بعضها قدرات متطورة في مجال تخصيب اليورانيوم [1] . وان سعي ايران لامتلاك برنامج نووي متطور جعلها تصبح في قمة اولويات الاستراتيجية الامريكية في المنطقة. [2]

اذاً استراتيجية الامن القومي الامريكي حددت استخدام القوة العسكرية الامريكية لتحقيق هدف منع الانتشار النووي محددة دولا اسمتها بـ (الخارجة عن القانون)، او كما اسمتها ادارة كلينتون التي اصدرت تقريرها عام 1996 بالدول الارهابية التي تسعى الى امتلاك السلاح النووي في الشرق الاوسط، محددة مرة اخرى بلدانا كالعراق و ليبيا و ايران [3] . واثار البرنامج النووي الايراني جدلا واسعا وحادا بشان طبيعة الدوافع المحركة له، فالولايات المتحدة الامريكية واسرائيل و العديد من الدول الاوربية تتهم ايران بانها تسعى الى امتلاك السلاح النووي، وانها يمكن ان تستخدم هذا السلاح حال نجاحه لتحقيق اهداف عدوانية. [4]

وبذلك يشكل البرنامج النووي الايراني محور اهتمام كبير من الحكومات الايرانية المتعاقبة منذ اواخر الثمانينيات القرن الماضي، الامر الذي اثار حفيظة الولايات المتحدة الامريكية التي ترى ان لايران برنامجين نوويين احدهما معلن ابلغت به الامم المتحدة وهدفه انتاج الطاقة النووية واستخدامها في المجالات السلمية، والاخر سري يهدف الى انتاج الاسلحة النووية وهو ما يمثل الهدف النهائي لايران في سعيها لامتلاك التكنولوجيا، وتدعي الولايات المتحدة الامريكية كما جاء على لسان رئيسها الاسبق (جورج بوش الابن) ان قلقها المتزايد تجاه البرنامج النووي الايراني يرجع الى "ان البرنامج النووي يضر بالسلام والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط، الى جانب امتلاك ايران قدرات نووية وهو امر ترى واشنطن انه يهدد امن اسرائيل وخاصة ان احد اهداف ايران المعلنة هو تدمير اسرائيل وبناء على تلك الرؤية فان الولايات المتحدة تسعى الى فرض ضغوط على ايران لتحديد برنامجها النووي". [5]

---

[1] شيماء جواد كاظم، مصدر سابق، ص140.

[2] عزيز جبر شيال، مصدر سابق، ص ص 95-96.

[3] سرمد امين، الولايات المتحدة الامريكية و المتغير النووي في اسيا: نموذج الشرق الاوسط، الراصد الدولي، العدد43، بغداد: مركز الدراسات الدولية،2002،ص3.

[4] احمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني: التطور و الدوافع و الدلالات الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 1998، ص311.

[5] نقلا عن: عصام كاطع داود، العلاقات الامريكية- الايرانية في ضوء البرامج النووية، شؤون ايرانية، العدد3، جامعة البصرة: مركز الدراسات الايرانية، تشرين الثاني 2004، ص8.

ثالثاً: إيران في التخطيط الاستراتيجي العسكري الامريكي

كشف محللو الاستخبارات الأمريكية ان الولايات المتحدة بدأت بالتخطيط لشن حملة عسكرية شاملة على ايران تشمل ضربات صاروخية وغزواً برياً وعملية بحرية للسيطرة على مضيق هرمز وذلك حتى قبل غزو العراق في مارس 2003 .[1] وفي الوقت نفسه كانت هناك وجهات نظر في مجلس الامن القومي الامريكي من ان تدخلا عسكريا ضد ايران سيلحق ضررا بالمصالح الامريكية يفوق ما تسببه الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق.[2] بينما قال الرئيس الايراني الأسبق (اكبر هاشمي رفسنجاني " (إن أي هجوم تشنه الولايات المتحدة على ايران بسبب برنامجها النووي سيزعزع الاستقرار في المنطقة[3] ".

وقال وليام اركين الذي عمل خبيرا بارزا لاستخبارات الجيش الامريكي في برلين في السبعينات من القرن العشرين والذي تنبأ بدقة بالعمليات العسكرية الامريكية في العراق؛ في مقابلة له مع صحيفة «واشنطن بوست »ان الخطة تشتمل على سيناريو لغزو بري تقوده قوات المارينز الامريكية وتحليل مفصل للقوة الصاروخية الايرانية وخطة لضربة عالمية ضد اية اسلحة دمار شامل إيرانية". وقال اركين"ان المخططين الأمريكيين والبريطانيين قاموا بمناورات حربية في بحر قزوين في اطار هذه الاستعدادات[4]."

وطبقا لمصادر عسكرية مقربة من عملية التخطيط، فقد اسندت هذه المهمة في عام 2002 الى الجنرال جون ابي زيد الذي ترأس في وقت لاحق القيادة الوسطى للجيش الأمريكي ومقرها فلوريدا. غير ان التحضيرات بموجب عملية تيرانت بدأت بشكل حثيث في مايو 2003 ولم تتوقف بعد ذلك مطلقا. وقد

---

1 Seymour Hersh, “The Iran Plans: Would President Bush goes to war to stop Tehran from getting the bomb?” New Yorker, April17, 2006, www.newyorker.com/fact/content/articles/060417fa_fact.

2 Paraphrased from Paul Pillar, “Intelligence, Policy and the War in Iraq,” Foreign Affairs 85, no. 2 (March/April 2006), www.foreignaffairs.org/20060301faessay85202-p0/paul-r-pillar/intelligence-policy-and-the-war-iniraq.html (accessed July 13, 2006).

3 Seymour Hersh, “The Iran Plans: Would President Bush goes to war to stop Tehran from getting the bomb, op, cit.

4 Ibid.

تم تحديث الخطة باستخدام معلومات تم جمعها في العراق. [1] ووفقا لاركين، وضع مخططو القوات الجوية خططا لمهاجمة الدفاعات الجوية الإيرانية بينما قام مخططو القوات البحرية بتقييم الاهداف الساحلية ووضعوا الخطط للسيطرة على مضيق هرمز. وتم تقييم نتائج مختلف السيناريوهات في إطار خطة تيرانت والتي بدأت في اكتوبر 2003، لتوفير الخيارات للقادة وبحسب اركين. ومن ناحيتها وضعت قوات المارينز وثيقة خاصة بها بعنوان "مفهوم العمليات" تبحث فيها امكانية نقل القوات من السفن الى الشاطئ دون اقامة رأس جسر في الأراضي المعادية لتمكين القوات من الهبوط الى اليابسة. وقال اركين "رغم انه جرى وصف عدو قوات المارينز على انه بلد متدين جدا وثوري يدعى (كارونا)، لديه حرس ثوري واسلحة دمار شامل وثروة نفطية، فقد كان واضحا ان المقصود هو إيران". وأوضح اركين" انه بدأت دراسة أخرى في عام 2004 تحت اسم «قوة دفاع الصواريخ البالستية –إيران" للنظر في مختلف السيناريوهات ودراسة قوة ايران الصاروخية. [2]

وفي يونيو 2004 قام وزير الدفاع دونالد رامسفيلد بتغيير القيادة الاستراتيجية الامريكية في (اوماها بنبراسكا) للأعداد لتطبيق خطة "كونبلان 8022" ،وهي خطة هجومية عالمية تشتمل على إيران. وإضافة مصادر عسكرية أمريكية "لقد أبلغتني مصادر إن قوة المهام الجديدة تقلق بشكل خاص من انه اذا تم استدعاؤها للقيام بضربات عالمية سريعة ضد اهداف معينة في ايران تحت ظروف طارئة، فربما يتم ابلاغ الرئيس ان الخيار الوحيد هو الخيار النووي". ويقوم الجيش الامريكي بوضع خطط طارئة ضد ايران في اقل تقدير منذ رئاسة جيمي كارتر، الذي قام بعملية كوماندو فاشلة لإنقاذ رهائن امريكيين كانوا محتجزين في طهران في عام 1980.وفي أعقاب تفجير عام 1996 في مبنى كانت تستخدمه القوات الجوية الامريكية في الخبر بالسعودية، والذي قيل ان المؤشرات دلت على ضلوع عملاء ايرانيين فيه، فان ادارة الرئيس الامريكي بيل كلينتون فكرت في شن ضربة عسكرية ضد ايران، طبقا لريتشارد كلارك وستيفين سايمون اللذين كانا يشغلان في ذلك الوقت منصبين رفيعين في مكافحة الارهاب في مجلس الامن القومي. الا ان الخبيرين كتبا في صحيفة "نيويورك تايمز" انه " بعد نقاش طويل، لم تتمكن اعلى المستويات في الجيش الامريكي من التنبؤ بالطريقة التي ستنتهي اليها الامور بالنسبة للولايات المتحدة.

---

[1] Nassar Hadian, “Iran’s Nuclear Program: Contexts and Debates,” in Iran’s Bomb: American and Iranian, 2005, www.nytimes .com.

Perspectives, ed. Geoffrey Kemp (Washington, DC: The Nixon Center, April 2004),p (51).

[2] Seymour Hersh, “The Iran Plans: Would President Bush goes to war to stop Tehran from getting the bomb, op, cit.

وحذرا من ان تدخلا عسكريا ضد ايران سيلحق ضررا بالمصالح الامريكية يفوق ما تسببه الحرب التي تشنها الولايات المتحدة حاليا في العراق [1] ." وفي وقت لاحق قال ريتشارد كلارك وستيفنز سايمون المكلفان بتنسيق مكافحة الارهاب تحت ادارتي كلينتون وبوش، لصحيفة (نيويورك تايمز " (ان شن هجوم على ايران لا يمكن ان يؤدي الا الى تصعيد". ويرى الخبيران ان ايران قد تعمد في مرحلة اولى الى مهاجمة منشآت النفط وقد يؤدي ذلك الى تجاوز سعر برميل النفط عتبة 80 دولارا حينها. [2]

وأضاف الخبيران" ان إيران قد تستخدم شبكتها الارهابية لشن هجمات على أهداف أمريكية في العالم اجمع بما في ذلك داخل الولايات المتحدة [3] ."

ومن جهة أخرى قال معهد العلوم والامن الدولي الأمريكي" ان احدث صور التقطتها الاقمار الصناعية تشير إلى ان ايران وسعت موقعا لتحويل اليورانيوم في اصفهان وعززت الدفاعات في محطة لتخصيب اليورانيوم تحت الارض في نطنز للتصدي لأي هجوم عسكري محتمل". وقال المعهد في رسالة بعث بها لوسائل الاعلام عن طريق البريد الالكتروني ""ان إيران شيدت نفقا جديدا كمدخل لمحطة اصفهان حيث يتم معالجة اليورانيوم قبل تخصيبه". وصاحبت الرسالة صور فوتوغرافية التقطت عن طريق الاقمار الصناعية. ومن جانبه اعلن الرئيس الايراني الاسبق هاشمي اكبر رفسنجاني في تصريح له "انه لا يستبعد احتمال تعرض بلاده لضربة عسكرية امريكية، محذرا واشنطن من عمل مماثل [4] ."

---

[1] Andrew Kohut, "A Political Victory That Wasn't," New York Times, March 23, 2005,www.nytimes.com/2005/03/23/opinion/23Kohut.html?ex=1269234000&en=8309fe1397c4d8b6&ei=5090&partner=rssuserland (accessed July 19, 2006).

[2] Geoff Kemp, Iran and Iraq: The Shia Connection, Soft Power and the Nuclear Factor, Special Report 156 Iraq and its Neighbors Series (Washington DC: US Institute of Peace, November 2005), p (15).

[3] Ibid.

[4] نقلاً عن :

Amy Belasco, The Cost of Iraq, Afghanistan, and Other Global War on Terror Operations Since 9/11, Congressional Research Service Report #RL33110 (Washington, DC: CRS, June 16, 2006), www.fas.org/sgp/crs/natsec/RL33110.pdf (accessed July 21, 2006).

وفي 6 نيسان من عام 2006 أكدت "الوثيقة الإستراتيجية للأمن القومي" ان الولايات المتحدة الأمريكية مازالت على استعداد –رغم وضعها في العراق– لشن هجمات "وقائية" ضد كل من يهددها وحددت ايران بوصفها "الدولة التي تطرح اكبر تحد" للجوء للقوة ضدها. [1]

وذكرت مجلة "نيويوركر" الأمريكية في 8 شباط 2006 ان إدارة بوش تخطط لعملية قصف واسعة ضد إيران تستخدم فيها قنابل نووية مخترقة للتحصينات لتدمير مرافق إيران النووية التي يشتبه في انها تستخدم لإنتاج أسلحة نووية، مثل سلاح "بي 61–11" لضمان تدمير منشأة "نطنز" التي تضم أجهزة طرد مركزي، وان هذا يثير مشاعر الاستياء داخل الجيش الأمريكي. [2]

وذكر "سايمور هيرش" الصحفي المسؤول عن التحقيقات في المجلة الصادرة في 17 شباط 2006 نقلاً عن مصادر عسكرية أمريكية ان "بوش" وغيره من مسؤولي البيت الأبيض خلصوا إلى ان الرئيس الإيراني (آنذاك) محمود احمد نجاد هو"أدولف هتلر جديد محتمل [3] ."

وكذلك أعربت وزيرة الخارجية الأمريكية في حينها كونداليزا رايس عن نفاد صبرها حيال "بطء المفاوضات الجارية في الولايات المتحدة حول الملف النووي الإيراني" وأردفت القول "ليس ثمة وقت لإضاعته وعلينا الاهتمام بهذه المسألة"، معقبة في ذلك على عدم حسم مجلس الأمن الموقف من إيران. [4]

إلا أن ثمة أمور تخشاها الولايات المتحدة في حالة توجيه ضربة لإيران تجعل من تباطؤ هذا الخيار المنطقي في الوقت الحاضر، والذهاب إلى المفاوضات شر لابد منه وهي: [5]

1. الوضع في العراق، حيث من الممكن لإيران إشعال الوضع في العراق وخاصة في جنوبه ذي الأغلبية الشيعية ضد القوات البريطانية والأمريكية المتمركزة هناك. وهو أمر أكده الأميركيون في قدرة إيران على القيام به. في قول لمستشار عسكري أمريكي " إذا نفذنا خطط قصف إيران فان القسم الجنوبي من العراقي سيشتعل كالشمعة."

---

[1] انظر: وليد شرارة، بعد بغداد، إيران؟، بحث مأخوذ عن الشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات (الانترنت)، الموقع: 2006\www.arabnotion.com

[2] نقلاً عن: المصدر السابق.

[3] نقلاً عن: ماري دولا غاورس، خطر إيراني أم تهديد إيراني؟ بحث مأخوذ عن الشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات، الانترنت، موقع: 2006/www.Mondiploor.com

[4] انظر: مايك ويتني، حرف الحرب إلى إيران، ترجمة ،خالد الفيشاوي، بحث مأخوذ عن الشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات الانترنت، الموقع:www.ze.net

[5] راجع حول الخشية الأمريكية من إيران ودورها في منطقة الخليج:

Geoff Kemp, Iran and Iraq: The Shia Connection, Soft Power and the Nuclear Factor, op, cit, pp (19–20).

2. هناك قلق أمريكي من إغلاق المدخل الشمالي للخليج (مضيق هرمز) الذي يمر منه خمس تجارة النفط العالمية وتعطيل الملاحة هناك، وهذا الأمر يسير جداً على إيران.
3. استهداف القطع البحرية الأمريكية في منطقة الخليج، وربما قواعد أمريكية بالمنطقة، وهو أمر متوقع في ظل امتلاك إيران صواريخ مداها يتجاوز 1200 كم.
4. ضرب أهداف إسرائيلية منها المفاعل النووي الإسرائيلي في ديمونة، خاصة إذا ما اشتركت إسرائيل في الحرب.
5. إنهاء كل التعاون السلمي مع منظمة الطاقة العالمية والمضي قدماً في مشاريع الطاقة النووية وربما السلاح النووي، لاسيما وان تقارير أمريكية تحدثت عن أفكار عسكرية أمريكية لاستخدام أسلحة نووية تكتيكية ضد إيران.

ووفقاً للمعطيات السابقة، نجد ان الإدراك الاستراتيجي للولايات المتحدة حيال إيران، أخذ ابعاداً كثيرة جاء في مقدمتها شراء الزمن ،والتعويل على الساحة الدولية وتحديداً القوى الكبرى في أوروبا سبيلاً لإيجاد إجماع دولي حول آليات التعامل معها، لا سيما ان الساحة العراقية مازالت ملتهبة وللإطراف الإقليمية ومن ضمنها إيران دور ومصلحة في ذلك.

ولو حاولنا تحليل ما تقدم، نجد ان النخب الإيرانية تحاول الإمساك بالعصا من المنتصف لتشكيل مكانتها الإقليمية في المدرك الأمريكي.. علها تجر الإدارة الأمريكية إلى ساحات مواجهة تخفف بأدائها من مأزق ما تعانيه داخلياً وخارجياً.. وعندما تجد ان ذلك الأمر لم يأت بثماره المرجوة ولو بأبسط المكاسب.. تراها تثير قضايا محفزة للأخر لكي ينتبه للدور الإيراني وأهميته. وهذا ما لعبت عليه في المؤتمر الوزاري الإقليمي حول الأمن والذي عقد في طهران تشرين الثاني 2004، حيث أصرت القيادة الإيرانية على مواجهة المطلب العراقي بتحميلها.. مسؤولية المشاركة في مراقبة الحدود ومنع أي شخص من عبورها وليس فقط الأشخاص الذين جاؤوا منها.. بالحث على تحميل السلطات العراقية مسؤولية بذل المزيد من الجهود لمكافحة الإرهابيين مشيرة على لسان وزير الداخلية الإيراني إلى عدم وجود أي شيء يسوغ وجود مجموعة إرهابية في العراق كانت تتعاون مع نظام صدام حسين وارتكبت جرائم ضد الشعب العراقي وجيران العراق وتنتظر من أشقائها إنهاء وجودها الهدام. [1] واستمر الحال حتى اشتعلت المنطقة بنيران احداث (الربيع العربي) وتداعياته التي عضدت المواقف الدفاعية الاستراتيجية لإيران في اكثر من ساحة

[1] انظر: د.منعم العمار، العلاقات العراقية مع دول الجوار الجغرافي (تركيا و إيران): دراسة في إشكالية الاختلال المزمنة، مجلة قضايا دولية، بغداد، العددان(9-10)،المجلد الثالث، خريف/2005،ص38.

(فضلا عن العراق أضيفت لها سوريا واليمن) مما زاد من مساحة الحركة وحرية العمل في ظل تعدد الأوراق الضاغطة لديها.

رابعاً: ادارة جو بايدن والمشاهد المحتملة في التعاطي مع ايران

من أكثر القضايا المهمة في الشرق الأوسط وتحديداً في العشرية الاخيرة هو التوسع الدراماتيكي للقوة الايرانية، ولكن العديد من العرب وخاصة السعوديين يشكون وبعمق من أن الولايات المتحدة لديها إرادة القوة لمواجهة ايران لكنها لم تفعل ذلك. كان بعض الدول الخليجية يتوقعون وبصورة كاملة من أنه في يوم ما سيكتشفون سلوكاً صارماً من الولايات المتحدة حيال ايران، لكن هذا ايضاً لم يحدث حتى مع وصول الرئيس دونالد ترامب لإدارة البيت الأبيض، واكتفى بالضغط الأقصى والعقوبات الاقتصادية كخيار للمواجهة غير المباشرة!.

والسبب؛ ان غزو العراق عام 2003 أعاد تشكيل موازين القوى في منطقة الشرق الاوسط، وعزز للدور الايراني فيها. التأثير الايراني في الوقت الراهن لا نلتمسه في العراق فحسب، بل وكذلك في الاراضي الفلسطينية من خلال (حركة حماس)، وفي سوريا من خلال حكومة بشار الاسد، وفي لبنان عن طريق تنامي دور (حزب الله).وفي اليمن عبر الدعم المقدم (للحوثيين) والى جانب هذا وبصورة مثيرة للجدل هناك السعي الايراني المتزايد لتطوير قدراتها العسكرية غير التقليدية.

ولعلنا لا نبالغ بالقول، ان السعي الايراني لتملك الاسلحة النووية كان يمكن منعه من خلال دبلوماسية امريكية آكثر أتزاناً وهدوءاً عام 2003 وبعد فترة قصيرة من الغزو الامريكي للعراق، اذ أبدت ايران تقاربا ملحوظاً من الولايات المتحدة من خلال التلميح بالاهتمام بـ " صفقة كبيرة ".الا ان الفرصة قد ضاعت سياقها التاريخي حينها. حتى اصبحنا امام سناريوهات/مشاهد عدة ،لتحديد أنماط التفاعل والسلوك الأمريكي ازاء ايران وطموحها في امتلاك المشروع النووي السلمي او ربما السلاح النووي.

1: مشهد استمرار التصعيد

يُبنى هذا السيناريو على أساس استمرار العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وايران على النحو التصارعي دون أن يطرأ عليها أي تبدل أو مستجد كفيل بأضفاء تحول جدي عليها، لافتراض بقاء حالة عدم الانقلاب في المفاهيم التاريخية للعلاقة بين الطرفين، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حالة الرفض للعلاقة بين الطرفين على حدٍ سواء.

ولا يجافي الحقيقة من يقول إن العلاقات الايرانية الأمريكية علاقات صعبة وتعكس اختلافات واقعية. والمشاكل بينهما ببساطة لم تأت نتيجة عدم التواصل، ولن تقوم أياً منهما بتغيير مفاجئ لسياستها الحالية ورأيها بمصالحها الوطنية. والأكثر من ذلك أن كلاً منهما صنعت ما يكفي من الأخطاء مع الأخرى وفي المنطقة؛ لذا فإن أي تركيز على الأخطاء سينتهي ببساطة إلى عملية من الرد والصد بالاتهامات تجاه بعضهما البعض. مرت هذه العلاقات بمحطات تاريخية مختلفة، وإذ لم تكن ممتازة في يوم من الأيام منذ الثورة الاسلامية في ايران 1979 باستثناء الفترة التي تسبقها (حكم الشاه).

إذا أردنا ببساطة شديدة تلخيص المعنى الاستراتيجي للضغط الأمريكي الحالي على ايران انطلاقاً من "خاصراتها الرخوة" (اعادة فتح ملفها النووي، بعد انسحاب الولايات المتحدة عام 2018 ،اذ وقعت إيران مع 6 قوى عالمية كبرى الاتفاق المعروف رسميا باسم خطة العمل الشاملة المشتركة، ويُلزم طهران بكبح برنامجها النووي مقابل تخفيف العقوبات من جانب الولايات المتحدة ودول أخرى، لكن إدارة ترامب انسحبت من الاتفاق وأعادت فرض العقوبات على طهران، مما حدا بإيران إلى انتهاك بنود الاتفاق بما شمل تخصيب كميات أكبر من اليورانيوم إلى مستويات نقاء أعلى مما نص عليه الاتفاق.)، فضلا عن الأدوار الايرانية في سوريا والعراق واليمن والبحرين ولبنان، في الوقت الذي تشكل فيه جملة هذه المناطق اوراق ضغط توظفها ايران في علاقاتها مع القوى الكبرى ،الا انها تشكل كذلك خواصر رخوة اذا لم تحسن التعاطي معها في الزمان والمكان المناسبين. الرئيس الأمريكي جوبايدن وادارته يهدفان إلى تحجيم دور هذه الأوراق الايرانية التي جمعتها طوال اكثر من ثلاثة عقود الماضية. وكما أن أياً منهما لن يقوم بأي تنازل جديّ للأخرى، أو التضحية بأولوياتها وأرائها المتعلقة بمصالحها القومية. والضغوط الممارسة حالياً على ايران لن تجدي نفعاً في تقصير المسافة بينهما والتوصل إلى أي مقارب دراماتيكي جديد لبناء العلاقات بينهما أو لتقديم إحداهما للتنازلات للأخرى. والأكثر من ذلك أن بناء ثقة مشتركة بينهما من أجل إمكانية تحسين العلاقات وخلق وسائل حيوية لمتابعة المصالح المشتركة سيستغرق وقتاً طويلاً.

اضف الى ذلك، القضية المحورية بالنسبة للإدارات الامريكية المتعاقبة في الشرق الاوسط هي (إسرائيل) وضمان استمرار "قطار التطبيع". فإيران تنتقد إسرائيل بشدة، بينما علمتنا الإدارات الامريكية طوال العقود الماضية إنها تريد أن تكون أكثر صرامة مع إيران في هذه القضيةَ.

ولا يخطئ من يرى، ان المحدد الرئيس الاخر لإدارة جوبايدن حيال ايران هي القضية الأكثر أهمية هي (الاتفاق النووي الإيراني) الذي تم إبرامه بين إيران وعدد من قوى العالم، والذي رفع العقوبات

عن إيران مقابل كبح طموحات إيران النووية الا ان تنصل إدارة ترامب منه عقد المشهد في الشرق الأوسط عامةً.

وعليه، هذا المشهد مبني على تراكم الازمات والارث الذي تركته إدارة الرئيس دونالد ترامب، فمنذ توليه رئاسة الولايات المتحدة مطلع العام 2016، كان باديا أن موقف (واشنطن) من ايران قبل ترامب لن يكون مشابها لموقفها بعده. فالرئيس الجمهوري تحدث أكثر من مرة عن استيائه من الاتفاق النووي الذي أبرم في عهد سلفه باراك أوباما، بين مجموعة 5+1 من جهة وإيران من جهة أخرى في عام 2015. واخذت مؤشرات التصعيد النسبي تلوح بالافق من خلال ما صرحت به" سارا هاكبي ساندرز"المتحدثة بإسم البيت الأبيض،بتاريخ 2017/10/7حول بعض ملامح الاستراتيجية الشاملة للرئيس دونالد ترمب والتي تستهدف أيران، و تتضمن [1]:

*عقوبات تستهدف " كامل الحرس الثوري ", ربما تبدأ بالتطبيق " بعد ٣١ / ١٠ / ٢٠١٧ ".

* مواجهة دعم أيران " الحرس الثوري ", للفصائل المسلحة في الشرق الأوسط, وأهمها " حزب أله اللبناني" .

* مواجهة تجارب أيران الصاروخية .

* مواجهة تحركات ونشاطات أيران فيما يخص الهجمات الإلكترونية (الجيل الخامس من الصراعات والحروب) وكيفية التعامل معها.

وتصاعدت لهجة الرئيس السابق ترامب تجاه طهران، حتى أعلن في 2017/10/14 إستراتيجية جديدة للتعامل مع الإيران، وقال في كلمة ألقاها بالبيت الأبيض، إنه في حال لم يقم الكونغرس بإدخال تعديلات مرضية على الاتفاق خلال فترة "قصيرة للغاية"، فإنه على استعداد "لإنهائه"، لأنه "غير سعيد بالمرة بشأن إيران"، مضيفا أنها "يجب أن تتصرف بشكل مختلف". كما أعلن ترامب عقوبات "قاسية" جديدة ضد الحرس الثوري الإيراني، متهما إياه بدعم الإرهاب وفي الأخير، وبعد مفاوضات شاقة وطويلة، توصلت الولايات المتحدة في 2015 إلى اتفاق مع إيران يحول دون حيازتها السلاح النووي، وقعته أيضا الصين وروسيا والمانيا وفرنسا وبريطانيا قبل أن تصادق عليه الأمم المتحدة، لكن الرئيس السابق دونالد ترامب

[1] المعلومات جاءت من خلال المتابعة المباشرة من قبل الباحث، حيث جرى نقلها على اغلب وسائل الاعلام العالمية والمحلية. بتاريخ 2017/10/7

انسحب من الاتفاق العام 2018 معتبرا أنه غير كاف على الصعيد النووي وبهدف احتواء "أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار" في الشرق الاوسط. وعاود ترامب فرض عقوبات على الجمهورية الإسلامية كانت رفعت في مقابل الوفاء بالتزاماتها النووية، ما دفع طهران إلى تجاوز هذه الالتزامات [1].لذا فان إدارة جو بايدن الحالية تواجه ازمة في مرحلة الذروة وبحاجة لمسارات لنزع الفتيل، لاسيما وان ايران ستتخذ خطوات استعراضية جدية في اكثر من، لاسيما في منطقة مضيق هرمز شريان نقل الطاقة في العالم.

2: مشهد تهدئة التشنج والمرونة المتبادلة

لوصول جو بادين الى السلطة تداعيات مباشرة على الداخل الايراني، لاسيما ان ايران تمثل ساحة مهمة من ساحات التصعيد الامريكي في الشرق الاوسط. ومن المتوقع في ظل الادارة الامريكية الديمقراطية الجديدة في واشنطن ان نشهد اعادة هيكلة للسياسة الامريكية ضد ايران عبر تقديم الحلول السياسية على العسكرية والتعامل مع الحالة الايرانية باستقلال جزئي عن أي مقاربات شرق اوسطية مع السعي لتأسيس هدنة مع ايران لإنجاح التوجه الامريكي في العراق وسوريا واليمن، فاذا نجحت ادارة الرئيس بايدن في ترويض ايران في تلك الدول، فإنها ستنجح بالمقابل في ترويض الفصائل المسلحة القريبة من ايران والبدء بمرحلة انتقالية جديدة.

الأمر الأساس الذي يتوجب أخذه بالحسبان، هو إن استمرار القطيعة أمر ربما يكون غير وارد على المدى البعيد، فقد تخطو ايران خطوات إيجابية وواقعية نزولاً عند المنطق والواقع المفروض على المنطقة، بغية تهدئة التشنج حيال واشنطن. إن معطيات الوضع الدولي الراهن، فضلا عن الوضع الداخلي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وايران، تقضي منهما المرونة في علاقتهما مع بعضهما. كما إن ذهاب التفكير السياسي الايراني يتوجب أن يسير بإتجاه رؤية مفادها الإعتماد على مكاسب الانفتاح في العلاقات مع القِوى العظمى، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة، والإيمان بعدم جدوى الخيارات الأخرى، ولها في العراق خير مثل.

[1] المعلومات جاءت من خلال المتابعة المباشرة من قبل الباحث، حيث جرى نقلها على اغلب وسائل الاعلام العالمية والمحلية. بتاريخ 2017/10/14 .ينظر:

http://www.cato.org/publications/commentary/why-it-could-be-good-trump-skip-some-intelligence-briefings

ويقوم هذا المشهد على عدة معطيات يتوجب الأخذ بها لبناء أساس علاقات بين الطرفين:

أ. . تعهد أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الأمريكي الجديد، خلال جلسة إقرار مجلس الشيوخ تعيينه في المنصب الجديد بأنه "من المهم للغاية التواصل مع حلفائنا وشركائنا في المنطقة بما في ذلك إسرائيل ودول الخليج"، وقد استمرت تلك الجلسة أكثر من 4 ساعات وركزت غالبا على إيران. وشدد بلينكن، على أن اتفاقية جديدة يمكن أن تتعامل مع "أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار" في المنطقة بالإضافة إلى تطويرها للصواريخ الباليستية، وهما مصدرا قلق إضافي للعديد من العواصم الغربية أيضا.[1]

وفي أول مقابلة تلفزيونية منذ توليه الخارجية الأميركية، في إدارة الرئيس جوبايدن، أجراها مع قناة CNBC News، قال انتوني بلينكن "أن ايران تقترب من القدرة على إنتاج ما يكفي من المواد الانشطارية لسلاح نووي"، قائلا إن الأمر قد يكون "مسألة أسابيع" فقط، إذا استمرت في تجاهل القيود عن الاتفاق النووي. واستطرد بالقول " إن الولايات المتحدة مستعدة للعودة إلى الاتفاق النووي الموقع عام 2015، إذا ما وافقت إيران على ذلك، ثم عملت مع حلفاء الولايات المتحدة وشركائها على التوصل إلى اتفاق أطول وأقوى يشمل قضايا أخرى".

ب. وقال بيتر ستانو المتحدث باسم الممثل الأعلى للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي إن الاتحاد كان دائما يرغب في العمل مع الولايات المتحدة حول الملف النووي الإيراني، مشيرا إلى ضرورة إيجاد طريقة لعودة واشنطن للاتفاق ودفع طهران لاحترام التزاماتها، وهذا سيتطلب جهودا دبلوماسية حثيثة والوقت ليس في صالحنا. وأوضح المتحدث أن مفوض الأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد جوزيب بوريل سيستمر في بذل كل الجهود الممكنة لضمان عودة واشنطن إلى الاتفاق وكذلك لحث طهران على احترام التزاماتها ضمنه. جاء تصريح ستانو تعقيبا على تصريحات لوزير الخارجية الأمريكي الجديد أنتوني بلينكن، اشترط فيها على إيران احترام التزاماتها قبل الحديث عن إمكانية رفع العقوبات.

ج. الإعتراف بارتباط الخيارات المحتملة التي تعج بها بيئة العلاقات الأمريكية_ الايرانية، حيث يتوجب على الجميع العمل وفق المعطيات العقلانية والواقعية لتحييد القصور في الأداء الذي شاب ميكانيزمات تلك العلاقة.

د. إن أفضل وسيلة للتغلب على إشكالية الاختلال والعداء المزمنين التي تعاني منها العلاقات محل الدراسة تقوم على أساس خلق أجواء مشتركة لمعالجة الأوضاع القلقة والمتوترة بين الطرفين وفق أدراك

[1] https://www.bbc.com/arabic/world-55764723.

واضح لظروف البيئة الإقليمية والدولية وضغوطها، حيث يُسهم هذا الأمر في ضبط حالة التفاعل المؤسسة لجوهر العلاقات الأمريكية_ الايرانية.

هـ. يعتقد الكثير من مسؤولي النفط الإيرانيين بأن جوبايدن قد يكون أكثر واقعية في التعامل مع بلادهم؛ لأنه كان نائب رئيس سابق، فضلاً عن تاريخ سياسي طويل، قبل أن يصبح رئيساً، وسيرى الفوائد التي سيجنيها من إيران وربما أيضاً سيبرم صفقات مع الحكومة وشركات إيرانية.

و. ولا يخطئ من يظن بان مؤشرات هذا السيناريو باتت أكثر من أي وقت مضى قابلة من التحقق بناءاً على متغيرات البيئة الداخلية الأمريكية القائمة على وصول الإدارة الديمقراطية إلى سدة السلطة في الولايات المتحدة الأمريكي برئاسة (جو بايدن) وما تحمله من شعار يقوم على الواقعية الواضحة وتجاوز سياسات الماضي الأمريكي بكل مدياته.

الخاتمة

على الرغم من ان الولايات المتحدة الامريكية هي الدولة الوحيدة التي استخدمت السلاح النووي فعليا إلا انها من اكثر الدول التي تولى اهتماما في ظل النظام العالمي الذي نتج من سقوط الاتحاد السوفيتي بقضية انتشار الاسلحة النووية ، حيث اصبحت اسلحة الدمار الشامل اكبر تحد للأمن القومي الامريكي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي.

لعلنا لا نجانب الصواب بالقول، ان ايران تدرك بامتلاكها للقدرات النووية ستوفر لها الضمانات الامنية ويتيح لها التفوق العلمي في المجال النووي في منطقتنا المليئة بالاضطرابات وعناصر عدم الاستقرار. فضلاً عما أشارت إليه بعض المصادر من إيران قد وضعت لنفسها هدفاً بأن تصبح القوة الأكبر في الاقتصاد والطاقة في منطقة غرب أسيا خلال العشرين عاماً المقبلة. فضلاً عن هذه المبررات فأن أدراك إيران للتطورات الإقليمية الخليجية كان دافعاً مهماً لها للسعي لإمتلاك ذلك السلاح النووي، ولاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والغزو الأمريكي للعراق عام 2003، إذ أضحت القوات الغربية تحيط بإيران في العراق وافغانستان والخليج.

وهو ما أشار إليه (يوشكا فيشر) وزير خارجية الماني الاسبق بالقول: "أن تسليح إيران بأسلحة نووية سيكون بمنزلة كابوس لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن والاستقرار"، وهذا ما أكده أمير دولة قطر حمد بن جاسم السابق "أن منطقتنا مشمولة بالخطر إذا أخذنا بالاعتبار وجود دوليتين

نوويتين على أطراف المنطقة هما الهند وباكستان اللتان اصبحتا متساويتين بالقوة النووية، فضلاً عن وجود البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم لن تقف الأطراف الأخرى موقف المتفرج مما يحدث".

في ظل حقبة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، وجدناه واجه الشرق الاوسط باضطراب وخوف الشعب الامريكي من الارتباط هناك، وأن عدم الارتباط البناء بالمنطقة عمل على تعميق التداعيات للمصالح الامنية الامريكية في داخل الولايات المتحدة وعموم العالم. ولحماية هذه المصالح، كان عليها أن تعيد تبني الدبلوماسية المدعومة بالضمانات الامنية والتهديد باستخدام القوة؛ لخدمة الاستراتيجية المصممة لحماية حلفائها، ومواجهة أعدائها، وتشجيع المنطقة؛ لأن تكون أكثر سلماً واستقراراً وبوجود حكومات مسائلة من قبل مواطنيها.

هذا التحدي الضخم، يتطلب الابداع، المرونة، الحنكة الدبلوماسية والارادة للعمل مع الشركاء الذين من الممكن ان لا تكون اهدافهم دائما متطابقة مع أهدافها. يتوجب عليها ان تتخلى عن التركيبة المشؤومة للسذاجة والعقيدة لـ(بوش الابن)التي صبغت سياسة الادارة الامريكية بعد11/أيلول، وكذلك الصبر الاستراتيجي دون ارادة واضحة وتداعياته (لاوباما)،فضلاً عن عقلية الصفقة وسلوك التجارة الذي شكل نمط التفكير الرئيس دونالد ترامب؛ لذا على جوبايدن ضرورة تبني منهجا يتصف بالبراغماتية المنطقية التي توازن بين القيم والمصالح الامريكية.اخيراً وليس اخراً، التعامل الحذر مع مباحثات الملف النووي الايراني، واستخدام استراتيجية "الأقل مقابل الأقل"، هو شعار الولايات المتحدة وادارتها في هذه المفاوضات، ولكن لايزال من غير الواضح كيف سيتم تطبيقها، إذ أن (بايدن) لم يكشف عن استراتيجيته في هذا الخصوص بعد، وموقفه المعلن الوحيد هو استئناف إيران التزامها الكامل بالاتفاق قبل أن تفعل الولايات المتحدة ذلك. ومن جهة أخرى فإن الموقف الإيراني كان واضحاً من خلال اشتراط الرئيس (حسن روحاني) رفع العقوبات قبل كل شيء. كذلك ما يقوله وزير خارجيته (جواد ظريف) في اغلب تصريحاته الاعلامية، من أن الاتفاق قد يتعرض للخطر إن لم تخفف واشنطن العقوبات المفروضة على طهران قبيل الانتخابات الإيرانية في يونيو/ حزيران/2021، والتي قد تسفر عن إدارة جديدة متشددة وأقل تسامحاً مع الأمريكيين. ولهذا فإن الحل الأوليّ أمام واشنطن يكمن بإتاحة امتيازات اقتصادية لطهران قيمتها أقل من تخفيف العقوبات الذي نص عليه اتفاق 2015، كما تذكر وكالة رويترز عن مصادرها.

اخيراً، اغلب الترجيح أن (ادارة جوبايدن) ستسير بخطين متوازيين، يتمثل الأول باستئناف المباحثات النووية مع إيران، وبالتعاون مع دول (1+5) ويتمثل الثاني بإطلاق مبادرة إقليمية ترمي إلى خفض التوترات (وليس إنهائها) في المنطقة. وكل خط سيعمل بمسار لوحده دون الأخرى.